جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
القانون العام

# دور المؤسسات التربوية في مواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق

## (دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها الطالب

**أسامة إبراهيم جواد حسين الناصري**

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا كجزء من متطلبات
نيل درجة الماجستير في القانون العام

**بإشراف**

الأستاذ الدكتور

**ماهر صالح علاوي الجبوري**

أستاذ القانون العام

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة – الآية (٢١٩)

# الإهـــداء

إلـــى أمـــي وأبـــي الغـــاليين، اللـــذين أغـــدقا علـــيّ الحـــب والرعايـــة والـــدعاء الصـــادق، وكانـــا دائمًـــا مصـــدر دعمـــي وتشـــجيعي طـــوال مسيرة حياتي العلمية...

إلـــى إخـــوتي الأحبـــاء أحمـــد وعبـــد الله وجعفـــر، الـــذين شـــاركوني أفراحي ووقفوا إلى جانبي بكل محبة وإخلاص...

إلـــى زوجتـــي الغاليـــة، شـــريكتي فـــي الحيـــاة ورحلـــة العلـــم، التـــي كانـــت دعـــائم صـــبري ودعمـــي، وأضـــاء حضـــورها قلبـــي ومنحنـــي القوة والإصرار على المضي قدمًا...

إلـــى أبنـــائي الأحبـــاء شـــمس وزيـــن العابـــدين، الـــذين يمثلـــون مصـــدر الفرح والفخر في حياتي

إلـــى أصـــدقائي الأعـــزاء، ســـيف صـــادق ومرتضـــى صـــادق، الـــذين كـــان لـــدعمهم وتشـــجيعهم المســـتمر أثـــرٌ كبيـــر فـــي حيـــاتي بمـــواقفهم الساندة لي...

إلـــيكم جميعًـــا أهـــدي هـــذا البحـــث مـــع خـــالص حبـــي وامتناني

*الباحث*

# الشكر والعرفان

**قال تعالى:** ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

**بادي ذي بدء، أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان لله العلي القدير أولًا وآخرًا على كرمه ولطفه، وشكره على ما هداني إليه، ويسّر لي إتمام هذا العمل، وتأسياً بحديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: (مَن لَمْ يَشْكُرْ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللّه) أرى أن الشكر هو ظلّ الظلائل والكلمة الطيبة التي يرد بها الإنسان الجميل إلى من أسدى إليه معروفًا.**

**ومن هنا، أتقدّم بأسمى آيات التقدير والشكر المقرون بالاحترام إلى: أستاذي الفاضل الدكتور ماهر صالح علاوي الجبوري، لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وحرصه الدائم على متابعتي وتوجيهه المستمر لإظهار هذه الدراسة بالشكل الأمثل، ولعلمه، وسعة صدره، وحسن أخلاقه، ولتوجيهاته التي أسهمت بشكل بالغ في إنجاز هذا العمل.**

**و أتقدّم بشكري وتقديري إلى جميع أساتذتي الأفاضل الذين تشرفت بأن أكون أحد طلابهم في المرحلة التحضيرية، متمنيًا لهم دوام الصحة والعافية، وجزاهم الله خير الجزاء. وأخص بالذكر: عميد معهد العلمين للدراسات العليا، الأستاذ (زيد العكيلي) رئيس قسم القانون العام في معهد العلمين، الأستاذ الدكتور (صعب ناجي عبود) والأستاذة الدكتورة (سحر جبار يعقوب) والأستاذة الدكتورة (نجلاء مهدي محسن) والأستاذ الدكتور (فارس عبد الرحيم) الأستاذة الدكتورة (إيناس هاشم) في جامعه كربلاء كلية القانون.**

و أتقدم بالشكر والتقدير الجزيل إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين سيشغلون وقتهم الثمين في قراءة هذه الرسالة وتقييمها، وأقدم لهم شكري بدءاً على كل ما سيبدونه من ملاحظات قيمة سيكون لها أبلغ الأثر في تصويب المسار وبلوغ المرام.

وأتوجه بخالص الامتنان والتقدير إلى المُقوِّم اللغوي والمُقوِّم العلمي لما قدَّماه من ملاحظات علمية ولغوية رصينة كان لها الأثر البالغ في تطوير هذا العمل وتقويمه.

وأسجل شكري وامتناني إلى كل من المدرس المساعد علي فاضل كاظم والمدرس المساعد فاطمة يعرب عبد الرضا على دعمهم ومساعدتهم القيمة، و أتقدّم بالشكر والامتنان إلى موظفي مكتبة كلية القانون وموظفي مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا، وإلى مكتبة جامعة كربلاء، والمكتبة العلوية المقدسة، والمكتبة الحسينية المقدسة لتزويدي بالمصادر والمراجع الضرورية لإتمام هذه الرسالة.

و أعبر عن عميق امتناني إلى شعبة المؤثرات العقلية والدعم النفسي في المديرية العامة لتربية كربلاء المقدسة، ولكل من قدّم لي المساعدة، سواء بنصيحة أم بمصدر علمي أو بدعاء صادق، فقد كان ذلك مثالاً للإحسان والكرم، وأدعو الله أن يجزي الجميع خير الجزاء، وأن يوفقهم لما فيه الخير والصلاح.

***الباحث***

# قائمة المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة | ١ - ٤ |
| الفصل الأوّل<br>الإطار المفاهيمي لدور المؤسسات التربوية في مواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية | ٥ - ٨٤ |
| المبحث الأوّل: مفهوم المؤسسات التربوية | ٥ - ٤٦ |
| المطلب الأوّل: مدلول المؤسسات التربوية | ٦ - ١٥ |
| الفرع الأوّل: المدلول اللغوي للمؤسسات التربوية | ٦ - ٧ |
| الفرع الثاني: المدلول الاصطلاحي للمؤسسات التربوية | ٧ - ١٥ |
| المطلب الثاني: ذاتية المؤسسات التربوية | ١٥ - ٤٦ |
| الفرع الأول: خصائص المؤسسات التربوية | ١٦ - ٢٢ |
| الفرع الثاني: تمييز المؤسسات التربوية عن ما يشتبه بها | ٢٢ - ٤٦ |
| المبحث الثاني: الاساس الفلسفي والقانوني لدور المؤسسات التربوية في مواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية | ٤٦ - ٨٤ |
| المطلب الاول: الاساس الفلسفي لدور المؤسسات التربوية في مواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية | ٤٧ - ٥٢ |
| الفرع الاول: الفلسفة التربوية للوقاية في مواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية | ٤٧ - ٤٩ |
| الفرع الثاني: الوظائف التربوية والاجتماعية للمؤسسات التربوية في مواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية | ٤٩ - ٥٢ |
| المطلب الثاني: الاساس القانوني لدور المؤسسات التربوية في مواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية | ٥٣ - ٨٤ |
| الفرع الاول: الاساس القانوني لعمل المؤسسات التربوية | ٥٣ - ٦٢ |
| الفرع الثاني: الاساس القانوني لدور المؤسسات التربوية في مواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية | ٦٣ - ٨٤ |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثاني<br>الاحكام القانونية لمواجهة للمخدرات والمؤثرات العقلية ووسائل المؤسسات التربوية في مواجهتها** | ٨٥ - ١٩٢ |
| **المبحث الاول: ماهية المخدرات والمؤثرات العقلية واسباب تعاطيها** | ٨٥ - ١٣١ |
| **المطلب الأول: ماهية المخدرات والمؤثرات العقلية وتصنيفاتها** | ٨٦ - ١٠٩ |
| **الفرع الاول: مدلول المخدرات والمؤثرات العقلية** | ٨٦ - ٩٤ |
| **الفرع الثاني: تصنيفات المخدرات والمؤثرات العقلية** | ٩٤ - ١٠٩ |
| **المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية واسباب تعاطيها** | ١١٠ - ١٣١ |
| **الفرع الاول: النظريات المفسرة للأدمان على المخدرات المؤثرات العقلية** | ١١٠ - ١١٦ |
| **الفرع الثاني: اسباب تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية** | ١١٦ - ١٣١ |
| **المبحث الثاني: الوسائل الوقائية للمؤسسات التربوية في مواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية** | ١٣١ - ١٩٢ |
| **المطلب الاول: الوسائل الارشادية والتوعوية للمؤسسات التربوية في مواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية** | ١٣٢ - ١٦٠ |
| **الفرع الاول: الوسائل الارشادية للمؤسسات التربوية في مواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية** | ١٣٣ -١٤٧ |
| **الفرع الثاني: الوسائل التوعوية للمؤسسات التربوية في مواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية** | ١٤٧ - ١٦٠ |
| **المطلب الثاني: دور المؤسسات الاعلامية والهيئات المختصة في الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية** | ١٦٠ - ١٩٢ |
| **الفرع الاول: دور المؤسسات الاعلامية في الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية** | ١٦٠ - ١٧٠ |
| **الفرع الثاني: دور المؤسسات الصحية والهيئات المختصة في الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية** | ١٧٠ - ١٩٢ |
| **الخاتمة** | ١٩٣ - ١٩٧ |
| **المصادر والمراجع** | ١٩٨ - ٢٣٩ |
| **Abstract** | B - C |

# المستُخلَص

تؤدي المؤسسات التربوية دورًا محوريًا في بناء الشخصية الإنسانية وتعزيز الوعي الاجتماعي والسلوكي لدى الناشئة والطلاب، إذ تمثل الإطار الرئيس للتنشئة الاجتماعية والتربية الوقائية وتكتسب هذه المؤسسات أهمية خاصة في مواجهة ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية، التي تعد من أخطر التحديات التي تهدد استقرار المجتمعات وتؤثر بشكل مباشر على الأجيال الناشئة. فالبرامج التربوية والإرشادية والتوعوية التي تعتمدها المؤسسات التربوية تهدف إلى غرس القيم الإيجابية، وتنمية مهارات التفكير النقدي، وتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات السليمة في مواجهة المخاطر، بما يسهم في تحصين الطلاب والنشء ضد الانحراف والإدمان، فضلاً عن دورها الكبير في توعية الشباب بمخاطر هذه الآفة على الإنسان والمجتمع.

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة شاملة لدور المؤسسات التربوية في مواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق، مع استعراض الأسس القانونية والفلسفية التي تستند إليها هذه المؤسسات، وتحليل الوسائل التربوية والإرشادية والتوعوية المعتمدة، بالإضافة إلى دور الجهات المساندة مثل المؤسسات الإعلامية والقطاع الصحي والجهات المختصة في تعزيز فاعلية التدخلات الوقائية. و يشمل البحث مقارنة التجربة العراقية بالنماذج المماثلة في المملكة العربية السعودية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بغرض استقاء أفضل الممارسات وتوظيفها في تطوير الأداء الوقائي والتربوي داخل المؤسسات العراقية.

توصل البحث إلى أن المؤسسات التربوية لا تقوم بدورها التربوي والوقائي بشكل مقتصر على الجانب التعليمي فحسب، بل تمتد لتشمل البرامج الإرشادية، والأنشطة التوعوية، والفحص المبكر، وبرامج التدخل الوقائي، بما يعزز قدرة الطلاب على مقاومة المخدرات والانحراف، وأظهرت

الدراسة أهمية تعزيز التنسيق والتعاون بين المؤسسات التربوية والجهات الداعمة لضمان تحقيق الفاعلية المرجوة، مع التأكيد على ضرورة تطوير المناهج والبرامج التربوية بما يتوافق مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية والتعليمية والبيئية للمجتمع العراقي.

ويسلط البحث الضوء على التجارب المقارنة في السعودية والجزائر، التي أظهرت نماذج متنوعة وناجحة في تفعيل دور المؤسسات التربوية في مواجهة المخدرات، مما يمكن العراق من الاستفادة منها وتكييفها مع سياقه المحلي. ومن هذا المنطلق، يقدم البحث مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات العملية الهادفة إلى تعزيز قدرة المؤسسات التربوية على مواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية، بما يسهم في حماية النشء والطلاب وضمان تنشئتهم اجتماعياً وسلوكياً في بيئة تعليمية آمنة وصحية.

# المقدمة

## المقدمة

### أولاً - موضوع البحث

تشكّل المؤسسات التربوية البيئة الأساسية التي يتلقى فيها الأفراد، ولا سيما الطلبة والنشء، مراحل تنشئتهم الأولى، إذ تضطلع بدور محوري في بناء الشخصية الإنسانية، وتنمية الإدراك، وتوجيه السلوك في إطار من القيم والمعايير الاجتماعية السليمة. ولا يقتصر دورها على الجانب التعليمي، بل يمتد ليشمل الإعداد التربوي والوقائي الذي يُمكّن الفرد من التعامل مع التحديات المعاصرة، وفي مقدمتها ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية، عبر اعتماد أساليب إرشادية وتوعوية تسهم في تعزيز الوعي والوقاية.

وتباشر المؤسسات التربوية هذا الدور ضمن إطار قانوني وتنظيمي يحدد وظائفها واختصاصاتها، مع إناطة الجوانب التفصيلية للأنظمة والتعليمات والبرامج التربوية التي تنظم عملها، بما ينسجم مع السياسات العامة للدولة. وبالنظر إلى أهمية الدور الذي تؤديه في حماية النشء، فقد أُوكلت إليها مهمة إعداد الوسائل الكفيلة بترسيخ الوعي الوقائي، وتنظيم الأنشطة التثقيفية، وتفعيل برامج الإرشاد التربوي، بما يسهم في الحد من ظاهرة التعاطي والانحراف السلوكي.

وانسجامًا مع مبدأ التكامل بين المؤسسات، فإن عمل المؤسسات التربوية لا ينفصل عن دور المؤسسات الإعلامية والجهات المختصة والقطاع الصحي، إذ تتكامل هذه الجهات في دعم الجهود الوقائية، من خلال نشر الوعي، وتبني برامج التثقيف المجتمعي، وإجراء الفحوصات المبكرة، وتطبيق أساليب التدخل الوقائي، الأمر الذي يعزز من كفاءة مواجهة هذه الظاهرة.

ويستند هذا الدور إلى مرتكزات قانونية وطنية ودولية تُلزم الدولة بتعزيز وسائل الوقاية، وحماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، ولا سيما الطلبة، وهو ما يقتضي إيجاد آليات فعّالة لضمان حسن تنفيذ هذه السياسات. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية الاستفادة من التجارب المقارنة، ولا سيما في المملكة العربية السعودية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لما تقدمه من نماذج تنظيمية وتطبيقية في تفعيل دور المؤسسات التربوية في مجال الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية.

**ثانياً - اهمية البحث**

ترجع أهمية هذا البحث إلى ما يمكن أن يقدّمه من إسهام معرفي في بيان الدور الذي تضطلع به المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية، ولا سيما في ظل تزايد الحاجة إلى تفعيل الدور الوقائي لهذه المؤسسات ضمن إطار قانوني وتربوي متكامل. إذ تبرز أهمية البحث من خلال تسليطه الضوء على الأساس الذي تقوم عليه وظيفة المؤسسات التربوية في تنشئة الأفراد والطلبة، والآليات التي تعتمدها في بناء الوعي وتعزيز السلوك السليم.

وتنبثق أهمية هذا البحث من ضرورة تأصيل الدور الوقائي للمؤسسات التربوية، وبيان مشروعيته في ضوء النصوص الدستورية والتشريعية التي تُنظّم عملها، فضلًا عن توضيح مدى انسجام البرامج والوسائل التي تعتمدها مع الأهداف العامة للدولة في حماية المجتمع. إذ تمثل هذه المؤسسات أداة أساسية في تنفيذ السياسات الوقائية، من خلال ما تقدمه من إرشاد تربوي وأنشطة توعوية تسهم في توجيه الأفراد والطلبة.

وتكمن أهمية البحث كذلك في إبراز طبيعة التكامل بين المؤسسات التربوية وبقية الجهات ذات العلاقة، كالمؤسسات الإعلامية والجهات المختصة والقطاع الصحي، بما يعزز من فاعلية الجهود المبذولة في مواجهة هذه الظاهرة. فضلاً عن ذلك، فإن دراسة هذا الموضوع تكتسب أهمية من خلال الاستفادة من تجارب الدول المقارنة، ولا سيما المملكة العربية السعودية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بما يسهم في دعم وتطوير الدور الذي تؤديه المؤسسات التربوية في هذا المجال.

**ثالثاً - مشكلة البحث**

تتجلى مشكلة البحث في مدى قدرة المؤسسات التربوية في العراق على أداء دورها الوقائي والتربوي في مواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بين النشء والطلاب، ضمن إطار قانوني وتنظيمي واضح، وبما ينسجم مع أهداف المجتمع في حماية أفراده وتأهيلهم سلوكياً.

ومن هذا المنطلق، تثار مجموعة من التساؤلات الأساسية التي تحدد أبعاد المشكلة، مفادها: ما الأساس القانوني والدستوري الذي يستند إليه عمل المؤسسات التربوية في أداء دورها الوقائي والتربوي؟ ما طبيعة البرامج التربوية والإرشادية والتوعوية التي تعتمدها هذه المؤسسات لمواجهة ظاهرة المخدرات؟ ما دور المؤسسات الإعلامية والجهات المختصة والقطاع الصحي في دعم جهود المؤسسات التربوية؟ كيف يمكن قياس فاعلية الوسائل التربوية والبرامج الوقائية في الحد من انتشار المخدرات بين النشء والطلاب؟ ما الأساليب والممارسات المقارنة التي اعتمدتها دول

أخرى مثل المملكة العربية السعودية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لتعزيز الدور الوقائي للمؤسسات التربوية، وهل يمكن الاستفادة منها في البيئة التربوية في العراق؟

**رابعاً - هدف البحث**

نبتغي عبر هذه الدراسة التوصل إلى مجموعة من الأهداف الآتية:

- الإحاطة بجميع الجوانب التنظيمية والتربوية والقانونية المرتبطة بدور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق، مع عرض التجارب المماثلة للمؤسسات التربوية في الدول المقارنة، مثل المملكة العربية السعودية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

- دراسة البرامج التربوية والإرشادية والتوعوية المعتمدة لدى المؤسسات التربوية، وتحليل آليات تطبيقها بما يضمن حماية النشء والطلاب، وتعزيز دور المؤسسات التربوية في الوقاية من المخدرات.

- تطوير المناهج والأنشطة التربوية والتثقيفية بما يسهم في ترسيخ الوعي الوقائي والقيم السلوكية السليمة لدى الطلبة، والارتقاء بمستوى الأداء الوقائي وفقاً لما هو معتمد في التجارب المقارنة.

**خامساً - منهج البحث**

تتطلب هذه الدراسة اعتماد منهج علمي منضبط يتيح دراسة دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة دقيقة وشاملة. لذلك، يعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، الذي يتيح وصف وتحليل الواقع التنظيمي والتربوي للمؤسسات التربوية، وتحديد الأسس القانونية والتنظيمية التي تقوم عليها، وكذلك دراسة البرامج والوسائل الوقائية والإرشادية والتوعوية التي تتبعها هذه المؤسسات.

و يتم استخدام المنهج المقارن للاستفادة من التجارب المماثلة في دول مثل المملكة العربية السعودية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بهدف إبراز أوجه التميز واستقاء أفضل الممارسات التي يمكن توظيفها في تطوير الأداء الوقائي والتربوي ضمن بيئة المؤسسات التربوية العراقية.

**سادساً - نطاق البحث**

يتحدد نطاق هذا البحث اعتمادًا على ثلاثة أبعاد رئيسة:

**- النطاق الموضوعي:** يركز البحث على دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية، مع دراسة الأسس القانونية والتنظيمية والبرامج التربوية والإرشادية والتوعوية المعتمدة، بالإضافة إلى استعراض دور الجهات المساندة مثل المؤسسات الإعلامية والجهات المختصة والقطاع الصحي، مع الاستفادة من التجارب المقارنة في كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

**- النطاق المكاني:** يقتصر البحث على المؤسسات التربوية في العراق، مع مقارنة التجربة العراقية بالنماذج المماثلة في المملكة العربية السعودية والجزائر، بغرض إبراز أوجه التميز واستقاء أفضل الممارسات التي يمكن توظيفها في تطوير الأداء الوقائي والتربوي داخل المؤسسات التربوية العراقية.

**- النطاق الزمني:** يقتصر البحث على البرامج والسياسات المعمول بها في الوقت الحاضر، مع التركيز على النصوص القانونية والتنظيمية الحالية، وأحدث البرامج التربوية والإرشادية والتوعوية المعتمدة في العراق والسعودية والجزائر، بما يعكس الواقع الفعلي للجهود الوقائية والتربوية.

**سابعاً - هيكلية البحث**

في سبيل معالجتنا لموضوع الدراسة؛ قسمنا البحث على فصلين، إذ سنخصص الفصل الأول: الذي جاء تحت عنوان (الاطار المفاهيمي لدور المؤسسات التربوية في مواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية) وسيتم تقسيمه على مبحثين، يكرس المبحث الأول منه لبيان مفهوم المؤسسات التربوية، في حين يخصص المبحث الثاني لبيان الاساس الفلسفي والقانوني لدور المؤسسات التربوية في مواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية.اما الفصل الثاني فحمل عنوان (الاحكام القانونية لمكافحة لظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية ووسائل المؤسسات التربوية في مواجهتها)وسيتم تقسيمه على مبحثين أيضًا، سنتناول في المبحث الأول ماهية المخدرات والمؤثرات العقلية واسباب تعاطيها، في حين سيخصص المبحث الثاني لبيان الوسائل الوقائية للمؤسسات التربوية في مواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية، واخيراً سيتم اختتام دراستنا بجملة من الاستنتاجات والمقترحات التي تمثل خلاصة ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة.